المحاضرة الخامسة:

أساليب الترجمة عند العرب– الترجمة الحرفية والترجمة المتصرفة

أساليب الترجمة عند العرب– الترجمة الحرفية والترجمة المتصرفة

يعد السؤال المتعلق بمنهج الترجمة من أكثر القضايا تعقيدا، إذ ظل يلازم درس الترجمة حتى تجذر في تاريخها، وما لبث يبعث نفسه من جديد كلما تعلق الأمر بالترجمة الأدبية على وجه الخصوص، داعيا إلى إعادة النظر في المفاهيم وطرح الأسئلة بشأنها على الرغم من التطور الذي شهدته بمفاهيمها ونظرياتها المتعددة.

1. أساليب الترجمة عند العرب:

لا بد أن نشير في البداية إلى وجود نظرية عربية في الترجمة يمثلها الجاحظ في كتابه الحيوان، تقوم على تحديد ماهية العمل في الترجمة بين الفهم والإفهام وتحديد الشروط والكفاءة. وتلخصت الشرائط التي يجب توافرها في الترجمان عنده في نقتطين، هما:

أوَّلا: لا بد أن يكون بيان الترجمان في الترجمة في وزن علمه في المعرفة.

ثانيا: أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء.

كان للعرب أيام نشطت الترجمة في عصر المأمون مذهبان في نقل كتب اليونانيين إلى العربية ذكرهما البهاء العاملي في »الكشكول« عن الصلاح الصفدي فقال :

» وللترجمة في النقل طريقان أحدهما طريق يوحنا بن البطريق وابن الناعمة الحمصي وغيرهما، وهو أن ينظر إلى كل كلمة مفردة من الكلمات اليونانية وما تدل عليه من المعنى، فيأتي الناقل بلفظة مفردة من الكلمات العربية ترادفها في الدلالة على ذلك المعنى فيثبتها وينتقل إلى الأخرى كذلك حتى يأتي على جملة ما يريد تعريبه. وهذه الطريقة رديئة لوجهين: أحدهما أنه لا يوجد في الكلمات العربية كلمات تقابل جميع كلمات اليونانية. ولهذا وقع في خلال التعريب كثير من الألفاظ اليونانية على حالها. الثاني أن خواص التراكيب والنسب الاستنادية لا تطابق نظيرها من لغة أخرى دائما. وأيضا يقع الخلل من جهة استعمال المجازات وهي كثيرة في جميع اللغات.

الطريق الثاني في التعريب (الترجمة) طريق حنين بن إسحاق والجوهري وغيرهما، وهو أن يأتي الجملة فيُحصل معناها في ذهنه ويُعبّر عنها من اللغة الأخرى بجملة تطابقها سواء ساوت الألفاظ أم خالفتها. وهذا الطريق أجود، ولهذا لم تحتاج كتب حنين بن إسحاق إلى

تهذيب إلا في العلوم الرياضية لأنه لم يكن قيّما بها بخلاف كتب الطب والمنطق والطبيعي والإله، فإن الذي عرّبه منها لم يحتاج إلى إصلاح. «(صفاء خلوصي، 1982، ص 12)

ويُقابل الصفدي هنا بين ترجمة لغوية صرفة أي نقل وترجمة حقيقية يدرك المترجم من خلالها مضمون الخطاب أولا أو جزءا من الخطاب (وحدة المعنى) قبل أن ينقلها إلى نظام آخر وهو نظام لغة الوصول الذي لا يتطابق بالضرورة كميا أو حرفيا مع نظام لغة الوصول. كما اعتبر الصفدي الترجمة الحرفية رديئة بسبب العوائق اللغوية. (مريم سلامة كار، 1998، ص 54)

وقد علق البستاني كذلك على ذلك قائلا :

» إن هذين الطريقين الذين أشار إليهما الصلاح الصفدي منذ زهاء ستة قرون هما المذهبان المعول عليهما في النقل حتى يومنا وليس وراءهما مذهب ثالث في التعريب الصحيح. أما الطريقة الأولى فهي كما قال ردئية إذا أريد بها استجماع تحصيل المعاني، وهي أيضا تذهب بطلاوة التركيب فلا تبقى لها أثرا ولا تصلح للكتب التي تتداولها الأيدي من الخاصة والعامة ولا ترتاح إليها نفس مطالع، وقلّما تجد قارئا يقوى على استتمام صفحة منها، ولكنها مع هذا مفيدة لطالب اللفظ دون المعنى. ولهذا أجرى عليها بعض كتاب الإفرنج في بعض التأليف المراد بها تعليم اللغات وانتهجوها في نقل كثير من كتب الأدب والشعر كمنظومات هوميروس وفرجيليوس. إذا أريد بها إفادة طلاب اليونانية واللاتينية دون طلاب الإليادة والإنياذة. ويشترط لصحة فائدتها أمران : أولهما أن يُكتب الأصل بلغته ومُردفا في اللغة المنقول إليها. والثاني أن يكون بإزائها ترجمة أخرى على الطريقة الثانية التي هي طريقة حنين بن إسحاق لإستجلاء المعنى وإلا اختلطت المعاني على المطالع وغاب عنه فهم قوة العبارة، لأن الجمل على الطريقة الأولى تأتي مختلة التركيب مقلوبة الوضع، فما يجب تقديمه في لغة تأخيره في أخرى، وما يجب إثباته في الأصل يجب تقديره في النقل وهلم جرّا. فلا طلاوة ولا إحكام ولا إعراب ولا انسجام.

اما الطريقة الثانية فهي التي عوّل عليها الجمهور لحصول الفائدة فيها من الوجه المطلوب وهو نقل المعاني ورسمها رسما صحيحا ينطبق على لغة النقل ومشرب قرائها. فإذا قرأ المطالع فيها كتابا معربا فإنما هو يقرأه عربيا ولا يقرأه أعجميا كما يحصل في الطريقة الأولى، ولهذا يصح أن يقال إن طريقتنا إنما هي طريقة حنين بن إسحاق والجوهري. «. (صفاء خلوصي، 1982، ص 13)

وقد شهد العصر العباسي ميلاد مدرسة الترجمة بقيادة حنين بن إسحاق، وقد كانت أعمال المدرسة مرتبطة بتنظيم بيت الحكمة تتوزع فيه المهام إلى مهام أساسية تعنى بالترجمة التي كان يُراعي فيها الاختصاص، وكذا المراجعة والتصحيح، ومهام ملحقة تعنى بالنسخ والتجليد.

2. الترجمة الحرفية والترجمة المتصرفة:

شهد درس الترجمة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين نشأة نظريات ومناهج ترجمية عديدة نتيجة لتطور الفكر المتعلق بميدان الترجمة والتراكمات التي عرفها، خاصة اللسانيات والمجالات المعرفية الأخرى المتصلة به، تمكن من خلاله الظفر بصبغة العلم بالنظر لعديد الدراسات العلمية والنظريات التي شملته. وبالرغم من تعددّ المناهج والنظريات إلا أن الجدلية التي لازمت حقل الترجمة منذ نشأتها لا تزال قائمة بين الأمانة للنص الأصل أو التصرف رضوخا لمتطلبات اللغة والقارئ في النص الهدف تحت تأثير إمّا عناصر لسانية أو إكراهات خارج لسانية. وإذا سلّمنا أنها عملية تحصل بين لغتين وثقافتين مختلفتين، فهي تضع المترجم بين اختيارين: إمّا إعطاء الأولوية إلى لغة الأصل أو إلى لغة الوصول، و وفقهما يتحدّد الهدف من الترجمة.

1.2 الترجمة الحرفية:

وتحصل من الناحية العملية بالاعتماد على ثلاثة أساليب هي:

- الاقتراض L'emprunt ويُستعمل لغياب المرادف لملئ الفجوات في النص أو لتحقيق تأثير مُحدّد لدى قارئ النص الهدف، أو إدخال صبغة محلية من خلال الكلمات الأجنبية الجديدة التي تُثري اللغة من جهة وتنقل ثقافة الغير من جهة أخرى.
- النحل Calque Le أي اقتراض عبارة من اللغة الأجنبية وترجمة كل عناصرها ترجمة حرفية.
- والترجمة الحرفية Traduction littérale أو الترجمة كلمة لكلمة أي النقل المباشر من اللغة الأصل إلى اللغة الهدف نحصل إثره على نص سليم من الناحية التركيبية والدلالية، حيث يقتصر دور المترجم على مراعاة خصائص ومتطلبات اللغة المنقول إليها.

وتوحي الترجمة الحرفية إلى تلك الترجمة التي تسعى إلى المحافظة على خصائص النص الأصل من حيث الشكل والمعنى، وهي تتّصل بالنقل الدقيق قدر الإمكان للبُنى الدلالية والصرفية بما يُناسب المنقول إليها أي نقل المعنى السياقي للأصل. ويعتبر أنطوان بيرمان Berman من أشدّ مؤيدي الترجمة الحرفية بغرض الحفاظ على مقومات النص الأصل، مناهضا بذلك مفهوم التمركز العرقي أو التمركز حول الذات وإلغاء الآخر لأن الترجمة هي انفتاح على الأجنبي وثقافته وأن الحرفية تُعد فعلا أخلاقيا نسعى من خلاله إلى الاعتراف بالآخر وتقبل الاختلاف الذي يطرحه. يرتكز التكافؤ الحرفي على شكل ومضمون الرسالة في آن واحد، أي أن تبقى الرسالة في اللغة الهدف أقرب ممّا هي عليه في النص الأصل. وتكون الترجمة هنا متجهة نحو النص الأصل محافظة على تراكيبه مع الدقة وعدم الانزياح عن المعاني، وتعتمد على تطابق المفردات بين اللغة الأصل واللغة الهدف، لكن تظهر في هذا النوع من الترجمات الكثير من الحواشي بهدف تقريب لغة وثقافة النص الأصل للمتلقي. (Munday, 2001, p. 41)

ومن أجل إعادة المعاني المتواجدة في الأصل ضمن هذا المفهوم، عادة ما يمتنع المترجم عن إجراء تعديلات في العبارات الاصطلاحية، ويحاول بدلاً من ذلك إعادتها بأكبر قدر من الحرفية حتى يتسنى للقارئ إدراك الطريقة التي يستخدم فيها النص الأصل العناصر الثقافية المحلية لنقل المعنى.

وتبقى الترجمة الحرفية لصيقة بعملية اختيار الكلمات المناسبة والتراكيب الملائمة للأصل في اللغة الهدف، قد ينجح المترجم في إيجاد التكافؤ المعجمي والنحوي لأنه يتعامل مع جمل بمعزل عن النص كاملا، وقد يغيب عنه التكافؤ النصي أي التكافؤ في المعاني الدلالية الشاملة لمجمل النص. كما من شأن أسلوب الترجمة الحرفية أن يوقع القارئ في ضروب شتى من الغموض والالتباس، كما يساهم الإسراف في الحرفية الشديدة في تجريد النص الأصل من خصوصيته و يفقد بذلك جماليته، فهي غالبًا ما تكون مصدرًا للتشويه وسببًا للتعقيد بدلًا من جعل الأصل واضحًا قريبًا من الإفهام. وبالتالي، أصبح الابتعاد عن الترجمة الحرفية مبدأ عامًّا يحكم كل ترجمة تطمح لنفسها أيَّ قدر من النجاح.

2.2 الترجمة المتصرفة (الترجمة الإبداعية) Adaptation

لا تزال التساؤلات تثير أقوى الشكوك حول كفاية الترجمة في نقل كل ما في الأصل من خصائص وسمات فكرية وثقافية وأدبية، إذ ليس من الممكن لأي إنسان أن يحتفظ في لغة غير لغة الأصل بكل ما في العمل الأدبي من عواطف وصور ولفتات تعبيرية، وخصائص أسلوبية، لذلك نجد معظم النظريات تجتهد في أن تمهد للمترجم سبلًا من التعامل مع النصوص بما تفترضه من طرائق تبتعد عن الحرفية وتلح على إمكانية التصرّف بوساطة التأويل الذي أصبح يشكّل أنجع الآليات المستخدمة في ابتداع ترجمة قادرة على الإفهام بإعادة صوغ معاني النص الأول بما يلائم ثقافة النص الثاني.

وعندما يتم الانتقال بالنص من فضاء ثقافي إلى فضاء ثقافي آخر فإن عمليات التأويل تصبح أشد تعقيدًا، لأنها تعبّر عن قراءة المترجم لنص كتب بلغة معينة، عبر لغة أخرى لها خصوصياتها اللغوية، وتاريخها الثقافي الخاص. وفي كل عملية نقل تتعرّض النصوص إلى التفسير بما لا يدع مجالًا للشك في أن يبقى نص ما على هيئته في اللغة الهدف. فقبل أن يصل إلى متلقي اللغة المنقول إليها يكون قد خضع لسلسلة من الحذف والإضافات والاستبدالات، وتشمل هذه العملية اللفظ كما تشمل المعنى، فلو كان النص ينقل بحذافيره كلمة بكلمة، وعبارة بعبارة لتعطّل فعل التوصيل الذي هو جوهر الترجمة.

ونظرًا لاختلاف البنيات التركيبية للغات وأنظمتها الإشارية، فإنه يتحتّم على المترجم أن يضيف ما يراه مناسبًا من ألفاظ وعبارات، يفسّر بها ما يراه غامضًا، أو يتمّم بها ما يعتقد أنه بحاجة إلى الاكتمال لإيصال المعنى إلى المتلقي واضحًا ودقيقًا وخاليًا من الالتباس. فكما يحذف المترجم ما يشكّل في نظره حشوًا، أو يعدّ من الشوائب، كذلك يضيف ما يساعده على إعادة توليد الدلالات المستخلصة في شكل يتّفق مع مستوى تلقي المترجم له.

إن بطلان فكرة التكافؤ التام هو ما يفسح المجال واسعًا لحرية التأويل، ولكنها حرية مشروطة بالفهم والاستيعاب، فإذا كان تباين الأشكال التعبيرية يحول دون تأديتها لمعانيها بانتقالها إلى لغات أخرى فمن حق المترجم التدخل لإعادة صياغتها في اللغة الأم مع الإبقاء على التكافؤات الأسلوبية والدلالية. وهذا ما يفسّر لجوء المترجمين إلى مختلف أساليب الحذف، والإضافة، والإبدال، رغبة في صياغة المعنى المقصود في أوضح صورة، وبالشكل الذي يقترب فيه المترجم من إفهام متلقية، وطلبا للدقة والوضوح. ويقوم التكافؤ هاهنا

على مبدأ أقرب مكافئ طبيعي للرسالة في النص الأصل بحثا عن التأثير المكافئ حيث يعادل أثر الرسالة على المتلقي في اللغة والثقافة الهدف الأثر الذي تُخلفه رسالة النص في اللغة والثقافة الأصل. وهو منهج يهدف في جوهره إلى إنتاج نص يطابق في جميع تفاصيله المعايير والخصائص اللغوية في اللغة المترجم إليها، بحيث يبدو النص المترجم كأنه كُتب في اللغة الهدف تلبية لأفق انتظار وذوق المتلقي لغويا وثقافيا، وذلك بتكييف النص من الجانب النحوي والمعجمي بإحداث تغيير على مستوى ترتيب الكلمات واستبدالها وما إلى ذلك من الإمكانيات المتاحة.

والغالب أن يتجه المترجم إلى النقل بأسلوب التصرف لأسباب شخصية أو أيديولوجية تدفع بصاحب الترجمة إلى إعادة صياغة النص الأصل برؤيته الفنية الخاصة، فينتج عملا جديدا وكأنه كُتب أساسا باللغة المنقول إليها، يقوم فيه بعملية الحذف والبتر لأجزاء من النص المراد نقله لأنها لا تتماشى مع اللغة والثقافة الأجنبية، يخرج نص الترجمة نتيجة لذلك في حلّة مغايرة تُبرز لمسة المترجم الذاتية في الكتابة وتقاليد ثقافات المحلية، حيث يقوم بإعادة صياغة محتوى النص المصدر بما يتماشى مع خصائص اللغة المستقبلة وأصول ثقافتها ضمانا لمقروئية النص المترجم بلغة قومه. فالغرض الأساس لهذه العملية هو إخراج النص في أحسن صورة وإيصاله في أوضح معنى، وإذا كان التكافؤ مسعى جوهريًّا لفعل الترجمة فإن هذه الوسائل كفيلة بتحقيق تكافؤ أسلوبي، ودلالي، وتركيبي، وتبليغي.

الخاتمة:

يطرح النص الأدبي بالنظر إلى بنائه اللغوي الخاص إشكالية تفعيل الترجمة المناسبة التي تتطلب كفاءة واندماجا في اللغة الأصل واللغة الهدف وثقافتيهما قصد الإبقاء على كيانه المتميز وأصالته. وقد أثبتت الممارسة الميدانية أن صعوبة ترجمة النصوص الأدبية تقترن على وجه الخصوص بنقل الخصائص اللغوية والعناصر الثقافية من حيث انصهارها في اللغة والثقافة المستقبلة أو تمسكها بالأصل لتعيد بعث الثنائية الخالدة المتمثلة في الأمانة والتصرف. وتفرقت في هذا الباب آراء المنظرين وانقسموا إلى فريقين لكل منطلقه وحججه، بين مؤيد للحفاظ عليها في أصالتها أو انصهارها في الثقافة المستقبلة، لتطفو الجدلية القديمة الجديدة التي لازمت درس الترجمة منذ نشأته، بين أهل المصدر (**les sourciers– Sourcerers**) الذين ينحازون للنص الأصل عملا بمبدأ الأمانة لمعانيه واحترام

خصائصه اللغوية والثقافية، وتندرج الترجمات في هذا المسار ضمن ما يُسمّى بـ: (**Source oriented translation – Traduction sourciere** التي تصب في مفهوم احترام الآخر والانفتاح عليه خدمة للتبادل بين الثقافات وحوار الحضارات.

وبين أهل الهدف ((**les ciblistes- Targeteers** الذين ينحازون للنص الهدف كذلك بمميزاته اللغوية والثقافية، بإخضاع المميزات الثقافية تارة للحذف قصد حجبها عن القارئ وتارة أخرى للطمس أو التشويه، تحت تأثير قناعات شخصية أو إكراهات أيديولوجية أو سياسية أو تجارية تُؤثر في قرارات المترجم، تجعله يميل إلى خيارات تخدم الوظيفة والهدف المرجوين من العملية برمتها، وتندرج الترجمات في هذا المسار ضمن ما يُسمّى بـ: (**Target oriented translation – Traduction cibliste**. وعادة ما تجد هذه الإجراءات دوافعها في الأيديولوجية التي تُحدّد الاختيارات والقرارات التي يتخذها المترجم قصد التحكم في عمليات التواصل والتبادل. فبين هذا وذاك، يبقى أسلوب أو منهج الترجمة مرتبط بخيارات المترجم التي تنشأ عن مجموعة من المؤثرات قد تكون ذاتية أو موضوعية أو أيديولوجية أو بتضافرها معا.